

أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

The impact of applying the principles of corporate governance in achieving the Sustainable Development Goals

د. محمد أحمد عبد الخالق سلام⁽¹⁾

أستاذ مساعد بقسم القانون

كلية العلوم والدراسات النظرية

الجامعة السعودية الإلكترونية - (السعودية)

mohammedsallam5@gmail.com

تاريخ النشر
25 مارس 2020

تاريخ القبول:
13 مارس 2020

تاريخ الارسال:
16 أكتوبر 2019

المخلص:

تسعى التنمية المستدامة إلى الارتقاء ببني البشر من خلال العمل على تحسين كافة مستويات الرخاء الاجتماعي الممنوحة لهم، بالإضافة إلى تحقيق العدالة في توزيع واستغلال الثروات والموارد الطبيعية بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة، بالإضافة إلى أن تفضي ظاهرة الفساد المالي والإداري في كثير من الشركات الكبرى حول العالم، ودورها الرئيس في كثير من الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، تمخض عن ذلك البحث عن وسائل معالجتها، والتي توصل البحث إلى أن أهمها على الإطلاق هو تطبيق مبادئ ما يُعرف بحوكمة الشركات؛ من خلال ما تقدم تسعى هذه الورقة البحثية للبحث عن أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية:

حوكمة الشركات، أهداف التنمية المستدامة.

Abstract:

Sustainable development seeks to raise human beings by working to improve all levels of social prosperity granted to them, in addition to achieving justice in the distribution and exploitation of wealth and natural resources between current and future generations, in addition to the prevalence of financial and administrative corruption in many major companies around the world And its main role in many global financial and economic crises, the search for the means to address it, which the research found to be most important at all, is the application of the principles of what is known as corporate governance; through the foregoing, this paper seeks to search for a T apply the principles of corporate governance in achieving sustainable development goals.

Keywords:

Corporate Governance, Sustainable Development Goals.

مقدمة:

إن مصطلح التنمية المستدامة يُعد مصطلحاً متكاملًا يجمع في آن واحد ما بين الأبعاد الاقتصادية والبيئة والمجتمع، بحيث لا يمكن فصل أيًا من هذه الأبعاد الثلاثة من المفهوم الشامل للتنمية المستدامة؛ إذ يبدو ذلك جلياً من خلال الاقتصاديون الذين ينصب تركيزهم على الأهداف الاقتصادية، بينما نجد البيئيون يهتمون بحماية البيئة، بينما يسعى الاجتماعيون إلى تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة للأفراد كافة علاوة على الحد من الفقر.

وتؤكد الدراسات التنمية المستدامة تتمحور في الأساس حول تنمية الإنسان من خلال تحسين كافة مستويات الرعاية الممنوحة له، بالإضافة إلى تحقيق العدالة في توزيع واستغلال الموارد الطبيعية على الأمد الطويل بين الأجيال المختلفة.

منهج البحث: المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي.

خطة البحث:

للقوف على موضوع البحث ودراسته من كافة النواحي، وضعنا خطة له على النحو

التالي:

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات، ويشتمل على المطلبين التاليين:

المطلب الأول: تعريف حوكمة الشركات

المطلب الثاني: محددات حوكمة الشركات

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة، ويشتمل على المطلبين التاليين:

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة

المبحث الثالث: دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية المستدامة، ويشتمل على المطالب

التالية:

المطلب الأول: دور حوكمة الشركات في تحقيق الكفاءة البيئية

المطلب الثاني: دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية

المطلب الثالث: دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاجتماعية

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

قام كل من صندوق النقد الدولي "International Monetary Fund" والبنك الدولي "World Bank" بجانب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "and Organization for Economic Cooperation

"Development" بدراسة آليات حوكمة الشركات، بعد ما تبين لهم أن سبب هذه الانهيارات يتحدد أساساً في انعدام وجود أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة للشركات المتناهية (حوكمة الشركات) " Corporate Governance"، وبناءً على ذلك قاموا بوضع مبادئ خاصة بحوكمة الشركات وتم تحديدها في عدة مبادئ هي: حماية حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة للمساهمين ودور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات والإفصاح والشفافية وفي الأخير مسئوليات مجلس الإدارة.

من خلال العرض السابق، وجد الباحث أنه من الأخرى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: تعريف حوكمة الشركات

لمفهوم حوكمة الشركات تعريفات عدة وذلك بالنظر إلى أهمية هذا الموضوع في الوقت الراهن، وسوف يحاول الباحث الوقوف على أهم هذه التعريفات التي قد تخدم موضوع البحث وتثريه.

فقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تعريفاً لحوكمة الشركات بأنها: "مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم ومجموعة أصحاب المصالح كما توفر الهيكل الذي من خلاله يتم وضع أهداف الشركة وتقرير الوسائل لبلوغ هذه الأهداف ومراقبة الأداء". وبناءً على ذلك، فإن الحوكمة الجيدة للشركات توفر حوافز مناسبة وسلمية لمجلس الإدارة لتحقيق الأهداف التي تكون في مصلحة الشركة ومساهمتها كما تشمل عملية الرقابة الفعالة⁽¹⁾.

وكان للفقهاء أيضاً دور مهم في تعريف حوكمة الشركات فقام بعض الفقهاء بوضع تعريف لها بأنها: "النظام الذي تدار وتراقب به الشركات"⁽²⁾.

وعرف المشرع المصري مبادئ حوكمة الشركات بأنها⁽³⁾ "القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديرو الشركة والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها".

والواقع، أنه غالباً ما يسعى مديرو الشركة للحصول على أكبر منفعة لهم من وراء إدارتها وتقديم مصالحهم الخاصة على حساب مصلحة الشركة ومساهمتها والغير المتعامل معها.

وقد كان سبب نشأة الشركات الكبرى في المجتمعات الحديثة بجانب أنها وسيلة فعالة لتحقيق الثروات، فإنها أنشأت في الأساس لصالح المجتمع. وفي إطار تحقيق ذلك لابد أن يتسم مديروها بالمسؤولية وأن تعمل في إطار أسواق تنافسية طبقاً لرقابة عامة منضبطة؛ ذلك لأنه من أهم خصائص حوكمة الشركات إرساء قيم العدل والمساءلة والمسؤولية والشفافية في الشركات. إذ إن تعزيز سيادة القانون في هذا المجال يصنع ويصون الحقوق الخاصة لمديرو

الشركة والمصالح العامة للشركة ومساهميها وكذلك الغير الذي يرتبط معها بأي مصالح.

المطلب الثاني: محددات حوكمة الشركات

حوكمة الشركات لها مجموعتان من المحددات يتوقف عليهما مستوى الجودة والتطبيق الجيد لها، هما المحددات الخارجية والمحددات الداخلية، وذلك على التفصيل التالي⁽⁴⁾:

أولاً - المحددات الخارجية:

وهذه المجموعة من المحددات تشير إلى المناخ العام للاستثمار في كل دولة، والذي يتحدد من خلال القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي للدولة (مثل قوانين الشركات وقوانين سوق المال وقوانين تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وقوانين الاستثمار... الخ) وكفاءة تنافسية القطاع المالي للدولة في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية على سوق المال (مثل الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر) وتحديد مسؤولية كل مسئول في تلك الهيئات الرقابية ومحاسبته حال التواطؤ أو حتى التقصير في عمله.

مما سبق، بالإضافة إلى وجود رقابة المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق المالية بكفاءة (ومنها الجمعيات المهنية والتي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، وكذلك المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في السوق)، بالإضافة إلى المؤسسات والوكالات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاسبة والمراجعة ووكالات التصنيف الائتماني.

إن أهمية المحددات الخارجية لحوكمة الشركات تتبلور في أن وجود هذه المجموعة من المحددات يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض في المصالح بين العائد الخاص للقائمين على إدارة الشركة وبين العائد العام على عموم المساهمين والعاملين بالشركة.

ثانياً - المحددات الداخلية:

هذه المجموعة من المحددات الداخلية تشير إلى القواعد والأسس والأطر التي تحدد كيفية توزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وتحدد أيضاً كيفية اتخاذ القرارات داخل الشركة، بحيث أن توافر هذه القواعد والأسس وتطبيقها عملياً يؤدي إلى تقليل تعارض المصالح بين الأطراف الثلاثة صاحبة العلاقة سابقة الإشارة.

كل ما تقدم من محددات يجب توافرها لتطبيق حوكمة للشركات تهدف في الأخير إلى زيادة ثقة المستثمرين في اقتصاد الدولة، وبخاصة الدول النامية ذات الاقتصادات الناشئة والتي تحتاج إلى هذه الثقة لتدفق رؤوس الأموال عليها عن طريق جذب رأس المال اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي فيها⁽⁵⁾.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة

يمكن للباحث تقسيم هذا المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة

قامت الدول الصناعية⁽⁶⁾ بوضع تعريف للتنمية المستدامة من الناحية الاقتصادية بأنها إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية مع إحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة، أما بالنسبة للدول الفقيرة فإنها تقوم بتعريف التنمية المستدامة على أنها توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأقصر فقراً. وعرفها بعض الفقهاء بأنها "تلك العملية التي تؤدي بالارتقاء بالرفاهية الاجتماعية إلى أكبر قدر، مع الحرص على المحافظة على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة"⁽⁷⁾.

يتضح مما سبق، أن التنمية المستدامة تأخذ على عاتقها حماية حق الأجيال الحالية في الموارد والثروات الطبيعية التي تمتلكها الدولة، بالإضافة إلى سعيها إلى حماية حق الأجيال المتعاقبة في تلك الثروات والموارد، كما أنها تعمل في سياق موازٍ على وضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، فهي تعمل على الوفاء باحتياجات الإنسان كافة، وكل ما يتصل بتحسين أنماط حياته المختلفة، وبكلمة واحدة فهي تنمية تدعو ألا تأخذ من الأرض - الثروات - أكثر مما نعطي⁽⁸⁾.

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة على النحو الذي سقناه يقوم على مجموعة من الأهداف تتمثل في⁽⁹⁾:

- الهدف 1 - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
- الهدف 2 - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
- الهدف 3 - ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- الهدف 4 - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
- الهدف 5 - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
- الهدف 6 - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
- الهدف 7 - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

الهدف 8 - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

الهدف 9 - إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

الهدف 10 - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

الهدف 11 - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

الهدف 12 - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

الهدف 13 - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره.

الهدف 14 - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

الهدف 15 - حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

الهدف 16 - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

الهدف 17 - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: دور الحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب وجود الحوكمة عن طريق الإدارة الرشيدة للمشروعات الاقتصادية والإنمائية، مع الأخذ في الاعتبار تحقيق عدو مبادئ منها الفاعلية في التخطيط والتنفيذ والعمل الجماعي كل ذلك في إطار من العدالة⁽¹⁰⁾.

وبناءً على ما تقدم، فإن للتنمية المستدامة أبعاداً بيئية وأخرى اقتصادية وثالثة اجتماعية، تسعى حوكمة الشركات إلى تحقيقها، وهذا ما سوف نتعرض له في ثلاث مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: دور حوكمة الشركات في تحقيق الكفاءة البيئية

فرضت التجربة قضايا البيئة على كافة المستويات المحلية والدولية، من أجل أن يضع

مخططو عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية نصب أعينهم قضية التوازن البيئي، بمعنى أنه لا بد من خلق تكامل بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية، وبين الأهداف البيئية من ناحية أخرى، وذلك يؤدي إلى ضروره وضع مؤشرات ومعايير جديدة لأساليب تقييم المشروعات، يؤخذ فيها الجانب البيئي في الحسبان⁽¹¹⁾.

وتوجد عدّة طرق وأساليب تعمل على تكوين شركة أو مؤسسة مستدامة وفي الوقت ذاته مسؤولة بيئياً، منها⁽¹²⁾؛

أ- الشفافية: من خلال الكشف في التقارير والقوائم المالية عن الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للشركة أو المؤسسة.

ب- إدارة المخاطر: سواء أكانت تلك المخاطر اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية.

ج- الحوكمة: من خلال الالتحام بين الجميع والمستويات العليا بالشركة.

د- الابتكار: من خلال الاستثمار في تطوير المنتجات التي تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة تتسم بالكفاءة والدوام على المدى الطويل.

وطبقاً لما تقدم، فإن تحقيق حوكمة الشركات للتنمية المستدامة ذات البعد البيئي يعني تلك التنمية التي تتأتى من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، والتي تكون قادرة على الاستمرار في استخدامها وحمايتها للموارد الطبيعية كافة، علاوة على المحافظة على تكامل النطاق البيئي والعمل على تنميتها في أرجاء المعمورة بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على وجه الأرض⁽¹³⁾.

المطلب الثاني: دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية

تعمل حوكمة الشركات بشكل متميز على رفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية كافة، من خلال دعم تنافس الشركات بين الأسواق، كما تعمل الحوكمة بجانب ذلك على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لتعزيز نمو الشركة.

لذلك فإن لحوكمة الشركات دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال⁽¹⁴⁾؛

1- بث الثقة في أعمال الشركة وفي الاقتصاد جميعه، فهي تهئ المناخ الملائم لنمو وتعدد الشركات، كما تعمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتحقيق التنمية المستدامة.

2- زياده الاصلاحات الاقتصادية العالمية من خلال العمل والجهد المنظم لتحقيق النمو عن طريق تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاعين العام والخاص.

4- زياده فرص التمويل للشركات وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار السوق مع انخفاض درجة المخاطر، وكذلك تحسن الحوكمة من جودة الانتاج السلعي أو الخدمي للشركات،

ومن ثم زيادة قدرتها التنافسية وصولاً للتكامل في الأسواق العالمية.

5- تدعم ثقة الجمهور في صحة عمليات الخصخصة عند توجه الدولة إلى إعداد مؤسسات القطاع العام للخصخصة.

المطلب الثالث: دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاجتماعية

نتيجة لتأثير الشركات في الحياة العامة وتأثيرها بها، يُفترض أن تكون هذه الشركات مسؤولة عن التزاماتها في السياق الأشمل لرفاهة وتقدم المجتمع.

وبالبناء على ما تقدم، فإن لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات دور فعال في تحقيق التنمية الاجتماعية وذلك على النحو التالي⁽¹⁵⁾؛

أ- تسعى الحوكمة إلى تحقيق التوازن بين كافة الأهداف سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية أم فردية أو جماعية، وتبتغي في الأساس ربط مصالح الأفراد والشركات والمجتمع بأسره.

ب - يُكسب اهتمام الشركة بالشؤون الاجتماعية تحسين صورتها وتزايد قبولها في المجتمع، وكل دولة بحاجة إلى ازدهار ونمو الشركات العاملة فيها لإشباع الحاجات المختلفة لمواطنيها، كتوفير فرص العمل والخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية وغيرها، ليس لتحسين مستوى المعيشة لهم فقط بل لتعزيز الترابط الاجتماعي.

ج- تُساعد الحوكمة في تخفيف وطأه الفقر كما تعمل على تعزيز حقوق الإنسان وإرساء قواعد العدل بين الأفراد.

وفي النهاية يمكننا القول بأن الشركات تؤثر وتتأثر بالحياة العامة، ويظهر هذا التأثير وذاك التأثير بصفة خاصة على الوظائف والدخول والمدخرات ومستويات الحياة المعيشية وغيرها من الأمور التي تهم حياة الأفراد والمؤسسات.

خاتمة:

أصبحت حوكمة الشركات عنصراً مهماً جداً في تحقيق التنمية كونها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بزيادة الإنتاجية وتدعم معدلات النمو الاقتصادي للدول على المدى الطويل. وقد توصل البحث إلى وجود علاقة طردية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتحقيق التنمية المستدامة، فكلما التزمت الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، أدى ذلك إلى تحفيز النمو الاقتصادي وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة

من خلال ما تقدم، يمكن تحديد نتائج البحث في النقاط التالية:

1- تحقيق مبادئ حوكمة الشركات أضحت عنصراً مهماً في تحقيق التنمية كونها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بزيادة الإنتاجية وتدعم معدلات النمو الاقتصادي للدول على المدى الطويل.

- 2- التزام الشركات بتحقيق مبادئ حوكمة الشركات يكسبها الحصول على التمويل الخارجي اللازم للتوسع في أعمالها وأنشطتها، وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة.
- 3- يوجد تأثير مهم لحوكمة الشركات على الأفراد والمؤسسات في كل من المناحي الاقتصادية والقانونية والبيئية وكذلك الاجتماعية.
- 4- توجد علاقة طردية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتحقيق التنمية المستدامة، بمعنى أنه كلما التزمت الشركات بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، كلما أدى ذلك إلى تحفيز النمو الاقتصادي وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً/ قائمة المصادر:

القوانين واللوائح:

- 1- قواعد حوكمة الشركات المصرية، المسودة النهائية أغسطس 2005.

ثانياً/ قائمة المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

- 1- أحمد صالح العمرات، الأمن والتنمية، منظومة الأمن الشامل كبيئة حاضنة للتنمية المستدامة في ظل ظروف العولمة، عمان، 2001م.
- 2- أمين السيد لطفي، مستقبل المراجعة في القرن الواحد والعشرين، قراءة وتطلعات، دار النهضة العربية، 2002.
- 3- عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، الإسكندرية، الدار الجامعية الجديدة، 2011م.
- 4- ماهر أبو المعاطي علي، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، 2012م.
- 5- محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها، كتيب صادر عن بنك الاستثمار القومي، يونيو 2007.

ب- الرسائل الجامعية:

- 1- فرقد فيصل جلعان الغانمي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية وفي تحديد وعاء ضريبة الدخل، منشورات المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، 2009م، جامعة بغداد.
- 2- مشاري نواف عليان غتر الحربي، حوكمة الشركات في التشريع الكويتي والأردني، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير الجامعة الأردنية، الأردن، 2010.

ج- الدوريات والمجلات:

- 1- حكيمة بوسلمة، نجوى عبد الصمد، دور الحوكمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2013، ص 397.
- 2- زمران كريم، " التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2009 "، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، المركز الجامعي خنشلة، يونيو 2010، ص 197 - 198.
- 3- سعاد عبد الله العوضي، البيئة والتنمية المستدامة، الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت، 2003، ص 4.

4- سمير كامل محمد عيسى، العوامل المحددة لوجود وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات مع دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم (1)، المجلد رقم (45) يناير 2008، ص 1.

5- محمد إبراهيم جبر، مفاهيم التنمية المستدامة من منظور إسلامي، دراسة في ضمانات الإدارة الحضرية المتواصلة للمدينة الإسلامية، الندوة العلمية الثامنة لمنظمة العواصم الإسلامية تحت عنوان "استراتيجيات الإدارة الحضرية المتواصلة بالمدينة الإسلامية"، أبريل 2004، ص 6.

د- التقارير:

1- ألكسندر شكونيكوف، أندرو ولسون، حوكمة الشركات كأداة للتنمية، إصدارات مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، ص 7.

2- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة، يناير 1997.

3- تقرير بنك باركليز مصر، حوكمة الشركات في القطاع المصرفي سبيل الأمان، ص 6.

4- تقرير مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، أغسطس 2008، ص 3.

5- جون د. سوليفان، البوصلة الأخلاقية للشركات أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ وآداب المهنة وحوكمة الشركات، تقرير مؤسسة التمويل الدولية، مجموعة البنك الدولي المنتدى العلمي لحوكمة الشركات الدليل السابع، فبراير 2009 ص 5.

6- حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، طبعة 2003، إصدارات مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، ص 3.

7- عادل رزق، الحوكمة والإصلاح المالي والإداري مع عرض للتجربة المصرية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص 163.

8- منشورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السبعون، الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015، تحت عنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، في 2015/9/25.

9- نرمين أبو العطا، حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003، ص 5.

ثالثاً / قائمة المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Alamgir, M. Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, 2007, May 7 – 8.
2. OECD (2003), Principles of Corporate Governance.
3. OECD (2004), Principles of Corporate Governance.
4. OECD (2008), Principles of Corporate Governance.
5. Winkler, Adalbert (1998), "Financial Development, Economic Growth and Corporate Governance".

الهوامش:

¹ - أنظر في ذلك؛

Freeland, C. Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, 2007, May 7 – 8.

² - جون د. سوليفان، البوصلة الأخلاقية للشركات أدوات مكافحة الفساد، قيم ومبادئ وآداب المهنة وحوكمة الشركات، تقرير مؤسسة التمويل الدولية، مجموعة البنك الدولي المنتدى العلمي لحوكمة الشركات الدليل السابع، فبراير 2009.

³ - أنظر في ذلك؛ قواعد حوكمة الشركات المصرية، المسودة النهائية أغسطس 2005.

⁴ - محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها (مع إشارة خاصة لتمط تطبيقها في مصر) يونيو 2007، منشورات بنك الاستثمار القومي، ص 6-7.

⁵ - Iskander, M. and N. Chamlou. Corporate Governance ; A Frome Work For Implementation, 2002, P. 122.

⁶ - عبدالعزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي. الإسكندرية، الدار الجامعية الجديدة، 2011م، ص 167.

⁷ - محمد إبراهيم جبر، مفاهيم التنمية المستدامة من منظور إسلامي، دراسة في ضمانات الإدارة الحضرية المتواصلة للمدينة الإسلامية، الندوة العلمية الثامنة لمنظمة العواصم الإسلامية تحت عنوان "استراتيجيات الإدارة الحضرية المتواصلة بالمدينة الإسلامية"، أبريل 2004، ص 6.

⁸ - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، إداره الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة، وثيقة للسياسات العامة، يناير 1997.

⁹ - منشورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السبعون، الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015، تحت عنوان " تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، في 2015/9/25.

¹⁰ - أمين السيد أحمد لطفي، مستقبل المراجعة في القرن الواحد والعشرين، قراءة وتطلعات، دار النهضة العربية، 2002، ص 340.

¹¹ - أحمد صالح العمرات، الأمن والتنمية - منظومة الأمن الشامل كبيئة حاضنة للتنمية المستدامة في ظل ظروف العولمة، عمان، 2001م، ص 61.

¹² - Winkler, Adalbert (1998), "Financial Development, Economic Growth and Corporate Governance."

¹³ - ماهر أبو المعاطي علي، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة. القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، 2012م، ص 229.

¹⁴ - فرقد فيصل جدعان الغانمي، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية وفي تحديد وعاء ضريبة الدخل، 2009م، منشورات المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، ص 22.

¹⁵ - المرجع نفسه، ص 24.

